وبعبارة اخرى : تجديد الدعوة لـ « الارض » الى العودة والتعاون مع الحزب الشيوعي ضمن اطار الجبهة الشعبية (العربية) الا ان احدا لم يستجب لهذا النداء .

غير أن قصة « الارض » لم تنته عند هذه المرحلة ، اذ عادت لتظهر مجددا — ولاخر مرة — في سنة ١٩٦٥ . لقد كان من المقرر ان تجري في اسرائيل ، في اوائل تشرين الثاني (نوفمبر) من تلك السنة ، الانتخابات العامة للكنيست السادس — وهي المناسبة التي تقرر الاستفادة منها عن طريق الاشتراك في الانتخابات ، اذ ربما تمكنت الحركة من العمل على انجاح واحد من اعضائها ، على الاقل ، فيصبح عضوا في الكنيست يتمتع بحصانة تساعده على تجديد ممارسة العمل السياسي ، مما يفتح ثغرة في الجدار الذي اقيم حول « الارض » . وقد ازداد التأييد لاتخاذ هذا الموقف بعد أن اتضح أن الشروط التي يفرضها القانون لترشيح قائمة ما للاشتراك في الانتخابات هي ، نسبيا ، سهلة بحيث ان كل ما يطلب لمثل هذا العمل هو الحصول على توقيع ٧٥٠ شخصا ، ممن لهم الحق في الانتخاب ، لتزكية القائمة ، وايداع مبلغ ٥ آلاف ليرة اسرائيلية لدى لجنة الانتخابات المركزية ، وهو ما فعلته « الارض » معلنة انها ستشترك في الانتخابات العامة بواسطة « قائمة الاشتراكيين » التي ضمت عشرة مرشحين من أعضاء الحركة ومؤيديها . اما رد فعل السلطة على هذا العمل ، فلم يكن مختلفا عن ردود الفعل في الحالات السابقة ، اذ قبل تسجيل القائمة رسميا اصدر الحاكم العسكري أوامره بنفي أربعة من المرشحين ، اعتبرهم « محرضين » على هذا « النشاط المعادي للدولة »(١١٧)، الى عراد وبيسان وطبريا وصفد ، وهي مدن لا يسكنها العرب ، لمنعهم بذلك من التأثير في الناخبين ، وبقوا هناك الى ما بعد فترة اجراء الانتخابات . وفي الوقت نفسه ، فرضت اوامر الاقامة الجبرية على العديد من نشيطي الحركة . ولكن هذه الاجراءات لم تمنع تشكيل القائمة والطلب من لجنة الانتخابات المركزية المصادقة عليها ، فلجأت السلطة الى اجراءات اخرى لم يتضح معناها الا فيما بعد ، عندما بدأ يصل اللجنة العديد من الرسائل التي يسحب بها اصحابها تواقيعهم التي منحت لتزكية القائمة ، الا أن تواقيع أصحاب هذه الرسائل لم تلغ في النهاية عندما اتضح ان كل الرسائل كانت مشابهة وكتبت على نماذج واحدة ومعدة سلفا »(١١٨)، مما دل على وجود دوائر رسمية معينة وراءها . ولكن لجنة الانتخابات المركزية ، المؤلفة اساسا من مندوبين عن الاحزاب التي كانت ممثلة في الكنيست السابق والتي ستشترك في الكنيست المقبل وبصفتهم هذه معنيين طبعا بتقليص عدد القوائم المنافسة لهم في الانتخابات ، قررت ، بارشاد ودعم رئيسها موشيه لنداو ، وهو أحد قضاة المحكمة العليا الذين كانوا قد حظروا قيام « حركة الارض » ، عدم المصادقة على القائمة والسماح لها بالاشتراك في الانتخابات ، لان المبادرين الى تشكيلها « يشجبون سلامة دولة اسرائيل وحقيقة وجودها »(١١٩). ومرة اخرى توجهت « الارض » بالشكوى الى المحكمة العليا التي صادقت على قرار اللجنة(١٢٠)، وأيدت منع « قائمة الاشتراكيين » من الاشتراك في الانتخابات . ومع انتهاء هذه المرحلة ، توقفت « الارض » عن بذل أي نشاط يهدف الى الحصول على صفة الشرعية ضمن الكيان الاسرائيلي(١٢١).

ان الاجراءات المناهضة « للارض » ، على أية حال ، لم تتوقف عند حل الحركة ، وانما استمرت بعد ذلك لتصفية الجيوب التي اعتقدت السلطات ان « الارض » خلفتها وراءها . فخلال وجود « الارض » وبعده ، اتهمت من قبل السلطات — بجد متناه — بأنها عملت او حثت او ايدت او باركت قيام نواد رياضية في بعض القرى العربية في المثلث ، وهي النوادي التي كان الشباب العربي يقيمها أساسا للعمل على حل بعض مشكلاته ، بعد ان شعر بالاهمال الذي تبديه الدوائر الاسرائيلية المختصة تجاهه(١٢٢). فقد اعتبرت السلطات هذه النوادي بمثابة بؤر لتجمعات قومية قد تشكل « خطرا على